الأمم المتحدة S/2007/682

مجلس الأمن

Distr.: General
23 November 2007
Arabic
Original: English

التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلي أن أطلعه بانتظام على الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويقدم التقرير آخر المستجدات فيما يتصل بالتطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي منذ تقريري السابق (S/2007/287) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويسلّط الضوء على التقدم المحرز بالإضافة إلى التحديات المتبقية المتصلة بتوطيد السلام.

ثانيا – التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ – تدهورت الحالة السياسية بشكل ملحوظ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتسبب تزايد الانقسامات الداخلية في الحزب الحاكم، حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، في أزمة سياسية شلّت عمل البرلمان والمؤسسات الوطنية الأخرى. وازداد الوضع تدهوراً بسبب نكسات خطيرة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي وقعت عليه حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٣ – وأدّى استمرار احتجاز الرئيس السابق لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية حسين رجبو منذ ٢٧ نيسان/أبريل إلى تعميق الانقسامات داخل الحزب الحاكم. وأعرب ٢٢ عضواً من أصل ٤٦ عضواً في البرلمان من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية عن تأييدهم

291107 291107 07-61137 (A)

للسيد رجبو، مما أدّى إلى خسارة الحزب الحاكم للأغلبية في البرلمان. واستفادت أحزاب المعارضة التي طعنت في دستورية تشكيل الحكومة من هذا الانقسام عن طريق الضغط على الحكومة لتلبية مطالبها فيما يتعلق بتقاسم السلطة وبالحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، بدأت أحزاب المعارضة وأعضاء البرلمان من أنصار رجبو بمقاطعة عمل البرلمان.

٤ - ونتيجة لذلك، اعتُمدت ثلاثة مشاريع قوانين فقط من أصل ٣٤ مشروع قانون عُرضت على البرلمان في جلسته الأولى لعام ٢٠٠٧. وتأخرّت بسبب المقاطعة الجلسة الثانية للجمعية الوطنية التي كان من المقرر أن تبدأ في ٢١ حزيران/يونيه. وعلى إثر الضغوط التي مارسها المجتمع المدني والجهود التي بذلها الشركاء الدوليون، وافقت أحزاب المعارضة على المشاركة، بشكل انتقائي، في الجلسات البرلمانية. ونتج عن ذلك اعتماد ثمانية مشاريع قوانين، تشمل تلك المتصلة بصرف الدعم المقدم للميزانية.

٥ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، ورداً على النداءات المتكررة التي أطلقتها أحزاب المعارضة ودعت فيها إلى الحوار، دعا الرئيس بيير نكورونزيزا الأحزاب السياسية إلى تقديم ترشيحاتها في غضون ٢٤ ساعة لإعادة تشكيل الوزارة. ولم يرشح حزبا اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية أي أسماء، وفي ١٣ تموز/يوليه، رشح الرئيس نكورونزيزا أسماء أعضاء الوزارة شملت أعضاء من حزبي اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية لم يرشّحها الحزبان أو يصدّقا عليها. وفي ١٨ تموز/يوليه، علّق اتحاد التقدم الوطني عضوية النائب الأول للرئيس، مارتن ندويمانا، في الحزب بسبب دعمه للوزارة التي قام الرئيس نكورونزيزا بإعادة تشكيلها. وأدى القرار الذي اتخذه الرئيس بشكل أحادي إلى تعميق الأزمة وزيادة حدة التوتر.

٦ - وفي ١٠ آب/أغسطس، قامت صحيفة وطنية، بدعم من بعض المسؤولين الحكوميين بحسب ما يُقال، بنشر صور وتفاصيل شخصية لأربعين نائبا معارضا في البرلمان، واتهمتهم بقيادة التحريض على الشلل السياسي. وفي ١٦ آب/أغسطس، وجه ٦٧ نائبا في البرلمان رسالة إلى الرئيس نكورونزيزا يطالبون فيها بإجراء حوار حقيقي مع المعارضة السياسية وبتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وكان عدة نواب بارزين في البرلمان من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية من الموقعين على الرسالة، مما أدى إلى زيادة حدة الانقسامات داخل الحزب الحاكم. وازداد التوتر حدة في ١٩ آب/أغسطس عندما استهدفت هجمات بالقنابل اليدوية منازل خمسة نواب معارضين في البرلمان، كان أربعة منهم قد وقّعوا على الرسالة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس.

٧ - ولم يصب الأفراد الذين تعرضوا لهذه الهجمات بأي أذى، وقد أدانتها الحكومة والجمعية الوطنية وأحزاب المعارضة بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وعندما اتهم المتحدث الرسمي باسم الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية الحكومة بتنظيم الهجمات، حاولت دوائر الأمن الوطني إلقاء القبض عليه بدعوى التشهير بالحكومة. واختبأ المتحدث الرسمي، ولكن ظهر من جديد على إثر استئناف الحوار بين الرئيس نكورونزيزا والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية. وحتى اليوم لم يؤد التحقيق في الهجمات بالقنابل اليدوية إلى إلقاء القبض على أي شخص أو مقاضاته.

٨ - واستؤنف الحوار بين الرئيس نكورونزيزا وحزبي اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية المعارضين في ٢١ آب/أغسطس. وأعقب ذلك إجراء مشاورات مكثّفة مع الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية في حين توقفت المحادثات مع اتحاد التقدم الوطني بسبب الانقسامات الداخلية في الحزب حول دور النائب الأول للرئيس، ندويمانا.

٩ - وتعمّق الانقسام في صفوف اتحاد التقدم الوطني عندما صوّت المكتب التنفيذي للحزب في ٢٣ آب/أغسطس على إقصاء السيد ندويمانا من الحزب. واعتبر النائب الأول للرئيس أن هذا القرار غير قانوني. وطوّق أنصاره وقوات الشرطة مقر الحزب فمنعوا ألويس روبوكا، رئيس اتحاد التقدم الوطني، من الوصول إليه. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، انعقدت اللجنة المركزية لاتحاد التقدم الوطني في مكان عام وأكّدت بأغلبية ساحقة على إقصاء النائب الأول للرئيس من الحزب. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وافقت هيئة الرئاسة على التماس قدّمه رئيس اتحاد التقدم الوطني روبوكا فسُمح له مجدداً بالدخول إلى مقر الحزب. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، بادر الرئيس نكورونزيزا إلى إجراء حوار مع اتحاد التقدم الوطني.

١٠ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قام نواب في البرلمان من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية من الموالين لحسين رجبو بتوجيه رسالة إلى رئيس مبادرة السلام الإقليمية، وهو ياويري كاغوتا موسيفيني رئيس أوغندا، ندّدوا فيها بمشاركة الحكومة في حوار مع المعارضة. بيد أن أولى نتائج هذا الحوار ظهرت عشية الجلسة البرلمانية الثالثة. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس نكورونزيزا أن المشاورات مع أحزاب المعارضة قد أدت إلى اتفاق بشأن مسائل قائمة منذ عهد طويل، تشمل احترام أنشطة أحزاب المعارضة، وإعادة رؤساء المجالس المحلية من أعضاء حزب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية الذين فُصلوا بغير وجه حق من الحزب، والتحقيق في قضايا الفساد الكبرى.

١١ - وعقب إعلان الرئيس، اتُّخذت بعض التدابير المهمة، تشمل اجتماعا عقده وزير الداخلية مع الأحزاب السياسية في ٢٧ أيلول/سبتمبر لمناقشة قانون جديد بشأن أنشطتها؛ وإعادة اثنين من رؤساء المجالس المحلية إلى عضوية حزب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية؛ وإعادة النائب في البرلمان ماثياس باسابوسي ورئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية ليونارد نيانغوما إلى عضوية الجمعية الوطنية. وشكلت الجمعية الوطنية أيضاً لجنة للتحقيق في بيع الطائرة الرئاسية الذي يشكّل موضع خلاف. ورحّب أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي بخطاب الرئيس وبالتدابير المتخذة على إثره.

١٢ - وبعد عدة أسابيع من المفاوضات مع الرئيس، أعلن اتحاد التقدم الوطني في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل منها استبدال النائب الأول للرئيس، مارتن ندويمانا. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حلّ نائب في البرلمان من حزب اتحاد التقدم الوطني إيف ساهينغوفو محل النائب الأول للرئيس الذي أعلن استقالته.

١٣ - وتشكّلت حكومة وحدة وطنية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر تشمل ١٩ وزيراً وسبع نواب وزراء. وخُصِّصت ست حقائب وزارية للجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية وثلاث حقائب لاتحاد التقدم الوطني. وشملت التعيينات الجديدة وزير الداخلية والأمن العام ووزير التجارة والصناعة ووزير الصحة العامة. وتمثل الوزارة الجديدة التي أدت اليمين في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر امتثالاً تاماً للأحكام الدستورية المتعلقة بالتمثيل الحزبي والعرقي وتمثيل الجنسين، وقد لاقت ترحيباً من الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني.

١٤ - وظل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على اتصال وثيق مع الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني وبذل مساع حميدة محاولة منه لحل الأزمة السياسية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى أيضاً تنظيم اجتماعات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ليشجعها على اتخاذ إجراءات واسعة النطاق على الصعيد الوطني من أجل الحوار.

١٥ - وعلى الرغم من بعض التحديات، فإن العلاقات بين الحكومة ووسائط الإعلام الوطنية واصلت تحسّنها. والتقى الرئيس نكورونزيزا في مناسبات متعددة مع ممثلي الصحافة، أكد خلالها على أهمية وسائط الإعلام وعلى التزامه بحرية الصحافة. كما أشار إلى أن وسائط الإعلام لم تف حتى الآن بالالتزام الذي تعهّدت به في وقت سابق من هذا العام بتعيين منسّق لتيسير إجراء حوار دائم مع الحكومة. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس نكورونزيزا في ٢٥ أيلول/سبتمبر عن إنشاء مجلس وطني للاتصالات شككت رابطة الصحافيين البوروندين باستقلاليته. واستمر أيضاً ورود تقارير عن حالات متفرّقة تعرّض فيها الصحفيون للمضايقة من جانب الشرطة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع الحكومة، حلقة عمل عن الإطار القانوني والتنظيمي لوسائط الإعلام. ونظّم المكتب، بالتنسيق مع إدارة شؤون الإعلام، ثلاث حلقات دراسية عن المهارات والاستراتيجيات الإعلامية للوزراء في الحكومة. وقوبلت هذه الحلقات الدراسية التي شارك فيها الرئيس نكورونزيزا بالاستحسان وأسهمت في تعزيز جهود المكتب الرامية إلى دعم عملية إضفاء الطابع المهني على وسائط الإعلام وتحسين علاقاتها بالحكومة وتعزيز المهارات الإعلامية الاستراتيجية للحكومة.

تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل

١٧ - تعرضت عملية السلام إلى انتكاسات خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم يتم الوفاء في هذا المجال بأي من النقاط المرجعية المبينة في تقرير الأمين العام (S/2006/429/add.1). ولم تنجح المحاولات التي سعت إلى معالجة العقبات السياسية وغيرها من العقبات الماثلة أمام تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وشهدت هذه الفترة أيضا استئناف الاشتباكات المسلحة المتفرقة، بما في ذلك وقوع اشتباكات بين قوات الدفاع الوطني وعناصر قوات التحرير الوطنية للمرة الأولى منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في عام ٢٠٠٦.

١٨ - وعقب الوساطة التي أجرتها مبادرة السلام الإقليمية، اجتمع الرئيس نكورونزيزا وقائد قوات التحرير الوطنية أغاتون رواسا في دار السلام يوم ١٧ حزيران/يونيه. وأسفر الاجتماع المغلق عن إعادة تنشيط آلية الرصد للتحقق والرصد في ٢٩ حزيران/يونيه، وهي الهيئة المكلفة بالإشراف على تنفيذ الاتفاق. إلا أن عدم إصدار بيان عام عقب الاجتماع أدى إلى مناقشات مطولة داخل آلية الرصد واصل خلالها وفد قوات التحرير الوطنية تكرار مطالبه السياسية. وشملت هذه المطالب الحاجة إلى اتفاق بشأن طرائق إدماج قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الوطنية وإبرام اتفاق تقني يتعلق بالقوات لتحديد المواقع التي سيشغلها مقاتلو قوات التحرير الوطنية في قوات الأمن الوطنية؛ وتجريد قوات الدفاع الوطني من السلاح في أجزاء من البلد؛ وإطلاق سراح السجناء من قوات التحرير الوطنية. وردا على ذلك، أوضح رئيس آلية الرصد أن المسائل السياسية تتجاوز نطاق ولاية آلية الرصد.

١٩ - وفي ٢١ تموز/يوليه، قام رئيس وفد قوات التحرير الوطنية إلى آلية الرصد بمغادرة بوجومبورا فجأة. وبحلول ٢٥ تموز/يوليه، كان أعضاء الوفد الأحد عشر الباقون قد حذوا حذو رئيس الوفد. وادعت بيانات أصدرتها قوات التحرير الوطنية عقب ذلك أن الانسحاب من آلية الرصد كان احتجاجا على القيود التي فرضتها على وفدها فرقة العمل الخاصة التابعة

للاتحاد الأفريقي والمكلفة بحمايته. واتهمت القوات أيضا فريق التيسير الجنوب أفريقي لعملية السلام بالتحيز لصف الحكومة ورفضت التعامل معه منذ تموز/يوليه.

٢٠ - ووردت أنباء عن أن خلافات داخلية برزت وسط قوات التحرير الوطنية في آب/أغسطس حينما بدأت مجموعات ممن يدعى بأنهم منشقون عن قوات التحرير الوطنية التجمع قرب مواقع لقوة الدفاع الوطنية في المقاطعات الشمالية الغربية. ووردت أنباء عن أن المنشقين المزعومين انشقوا بسبب رفض قيادة قوات التحرير الوطنية الانضمام إلى عملية السلام. ووفقا لما أوردته الحكومة، حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم أفراد يدعى بأنهم منشقون عن قوات التحرير الوطنية عددهم نحو ٢ ٥٠٠ فرد طالبين تسريحهم أو إدماجهم في قوات الأمن.

٢١ - وقامت الحكومة أولا بإعادة تجميع منشقي قوات التحرير الوطنية المزعومين في بوتيريري. وبعد ذلك تم نقلهم إلى روغازي في مقاطعة بوبانزا، في أعقاب هجوم وقع يوم ٤ أيلول/سبتمبر قامت به قوات التحرير الوطنية (فصيل رواسا) وأسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ فردا من المنشقين المزعومين. وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع المزيد من المنشقين المزعومين في كابيزي بمقاطعة بوجومبورا الريفية والموقع السابق للتسريح في راندا بمقاطعة بوبانزا. واتهمت قوات التحرير الوطنية (فصيل رواسا) الحكومة بالتحريض عمدا على الانشقاقات في صفوفها ونفذت بعد ذلك هجومين آخرين على المنشقين المزعومين.

٢٢ - وفي غضون ذلك، اجتمع فريق التيسير الجنوب أفريقي والفريق التقني الإقليمي في بريتوريا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر لمناقشة سبل تنشيط عملية السلام. وعقب الاجتماع، حددت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة موعدا نهائيا لقيادة قوات التحرير الوطنية التي يوجد مقرها في تنزانيا للانضمام مجددا إلى عملية السلام. وأجرى الميسر الجنوب أفريقي أيضا سلسلة من المشاورات، بما يشمل التشاور مع قادة مبادرة السلام الإقليمية والرئيس نكورونزيزا. وعقب ذلك أعلن الميسر عن إنشاء مديرية سياسية مقرها في بوجومبورا، برئاسة المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى منطقة البحيرات الكبرى، وتتألف من الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، وممثلي التنفيذي لبوروندي، فضلا عن سفيري جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا في بوروندي. وقد أُنشئت المديرية السياسية بهدف تذليل العقبات السياسية التي تعترض تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. إلا أنه، حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تعالج المديرية سوى الاحتياجات العاجلة المتمثلة في توفير الأغذية والرعاية الصحية والمأوى والاحتياجات الأمنية للأعداد المتنامية من المنشقين المزعومين.

٢٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، استأنف فريق التيسير الجنوب أفريقي عقد اجتماعات الآلية المشترك للرصد والتحقق لمعالجة مسألة منشقي قوات التحرير الوطنية المزعومين. ورغم توجيه الدعوة إلى قوات التحرير الوطنية، إلا أنها لم تشارك في ذلك الاجتماع. وعقب زيارة قام بها فريق التيسير وأعضاء آخرون في آلية الرصد إلى موقع راندا، أُنشئت لجنة مخصصة مؤلفة من ممثلين للحكومة وفريق التيسير. وكُلفت اللجنة بمهمة التخطيط لنقل المنشقين المزعومين إلى راندا، في حين أن فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي بدأت في تحضير الموقع لذلك الغرض. وكُلف فريق الاتصال المشترك التابع لآلية الرصد والمعني بمناطق التجميع بالتحضير للتعرف على المنشقين المزعومين علما بأن هذه العملية لا ترقى إلى منح هؤلاء الأفراد مركز المحاربين.

٢٤ - وخلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت بعثة تابعة لبرنامج متعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج باستعراض البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج. واجتمعت البعثة مع ممثلي الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وشركاء آخرين لتوضيح أن هؤلاء المنشقين المزعومين يجب تحديدهم بصفتهم مقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية حتى يصبحوا مؤهلين للانخراط في البرنامج الوطني لإعادة الإدماج، وفقا للاتفاق المبرم يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بين الحكومة والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج.

٢٥ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نقلت قوة الدفاع الوطني ٤٥٢ فردا من منشقي قوات التحرير الوطنية المزعومين من كابيزي إلى راندا. ورافقت قوة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي القافلة، في حين تولت قوات الدفاع الوطني تأمين مسارها. وحتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تجميع نحو ١ ٣٠٠ فرد من المنشقين المزعومين في راندا. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نقلت الحكومة زهاء ١ ٢٠٠ فرد من المنشقين المزعومين إلى ضواحي سيبيتوكي، بالقرب من إحدى المدارس. وأدى هذا الإجراء إلى صدور احتجاجات من الطلاب بعد أن بدأ المنشقون المزعومون يستخدمون مرافق المدرسة. ورغم إعلان الحكومة أن تدابير قد اتخذت لكفالة أمن المدرسة، واصل طلاب ومنظمات مجتمع مدني وأعضاء في البرلمان من سيبيتوكي الاحتجاج على هذه الحالة التي لم تحسم حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، طلب الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة، في رسالة موجهة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، توفير دعم إنساني عاجل لمنشقي قوات التحرير الوطنية المزعومين. وفي هذا السياق، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بتيسير مشاورات بين الحكومة ووكالات العمل الإنساني وممثلين للشركاء

الدوليين لمناقشة ذلك الطلب. وبما أن المنشقين المزعومين مسلحون، تقرر أنه لا يمكن دعمهم على اعتبار قضيتهم قضية إنسانية. ورأى الكثيرون أيضا أن المنشقين المزعومين لا يفون بمعايير الترتيبات التي وضعها الشركاء الدوليون دعما لتنفيذ الاتفاق لتوفير الأغذية واللوازم الطبية الأساسية لمقاتلي قوات التحرير الوطنية الذين يتم التحقق منهم. ورغم أن فريق التيسير وفر مخصصات أساسية للإعاشة المؤقتة للمنشقين المزعومين في راندا، سيصبح التعامل مع أعباء قضية متنامية أمرا عسيرا أكثر فأكثر.

٢٧ - وفي تموز/يوليه، أعربت عن القلق إزاء الكيفية التي تمضي بها عملية السلام. وحثت قوات التحرير الوطنية على العودة إلى المشاركة في آلية الرصد للتحقق والرصد بدون إبطاء ودعوت الطرفين إلى الامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى استئناف أعمال القتال. وطلبت أيضا إلى ممثلي التنفيذي لبوروندي أن يظل على اتصال مع الشركاء الإقليميين لمساعدة الطرفين على استئناف الحوار. إضافة إلى ذلك، اتصلت بنائب رئيس مبادرة السلام الإقليمية من أجل بوروندي، الرئيس جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، لمناقشة المسألة ولتأكيد دعم الأمم المتحدة الكامل لمبادرة السلام الإقليمية. وفي غضون ذلك، يقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي المساعدة للعملية، ولا سيما عن طريق توفير المساعدة التقنية لآلية الرصد وفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي. ورغم غياب قوات التحرير الوطنية، يشارك المكتب أيضا بصفة مراقب في آلية الرصد وفي أفرقة الاتصال المشتركة المرتبطة بها، بناء على طلب من فريق التيسير.

الحالة الأمنية

٢٨ - بصفة عامة، تدهورت الحالة الأمنية في بوروندي بصورة ملحوظة منذ صدور تقريري السابق. وسُجلت أعلى معدلات الجرائم في بوجومبورا وبوجومبورا الريفية، حيث ازدادت حوادث السطو المسلح والسرقة. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعادت الحكومة فرض حظر التجول على الطرقات المؤدية إلى بوجومبورا. ويبدأ حظر التجول، الذي كان قد رُفع في عام ٢٠٠٦، الساعة ١٨/٠٠ ليستمر حتى الساعة ٠٧/٠٠. ويظل كل من بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوكي في المرحلة الأمنية الثالثة، في حين أن باقي المقاطعات هي في المرحلة الأمنية الثانية.

٢٩ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث طفرة في عدد الكمائن المنصوبة على الطرق السريعة، وزيادة في عدد عمليات السطو المسلح، خاصة داخل العاصمة، وفي الهجمات بالقنابل اليدوية، وحالات إطلاق النار المتفرقة. ويعتبر العدد الكبير من الأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية المتداولة فضلا عن استمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى البلد

من العوامل التي تؤثر على الحالة الأمنية. كذلك يظل الفقر المتفشي وارتفاع معدل البطالة من ضمن العوامل المؤثرة. ولم يؤثر التدهور العام للحالة الأمنية على موظفي الأمم المتحدة بقدر يذكر.

التطورات الإقليمية

٣٠ - في ١ تموز/يوليه، أصبحت بوروندي عضوا كامل الأهلية في جماعة شرق أفريقيا. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، زار وزراء جماعة شرق أفريقيا مشاريع التكامل الإقليمي في بوروندي واجتمعوا مع ممثلين للحكومة والقطاع الخاص في إطار أنشطة الرصد والتقييم التي تقوم بها الجماعة.

٣١ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، صدقت الجمعية الوطنية على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، لتصبح بوروندي بذلك أول طرف موقع يصدق على الميثاق. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الدعم لإنشاء الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في بوجومبورا ويواصل المكتب تزويدها بالمساعدة التقنية. وشارك المكتب أيضا في الاجتماع الأول للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات والتابعة للمؤتمر الذي عقد في نيروبي في يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٢ - وعقد عدد من اجتماعات التنسيق الأمني الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس، اجتمع ممثلون عسكريون لكل من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في كيغالي واتفقوا على إنشاء خلية تخطيط مشتركة للتحضير لعمليات ضد ''القوى الهدامة'' في المنطقة. وتم التصديق على إنشاء الخلية في اجتماع اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر.

ثالثا - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٣٣ - واصلت لجنة بناء السلام متابعة الحالة في بوروندي عن كثب. ووضعت الحكومة واللجنة، بدعم نشيط من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إطارا استراتيجيا لبناء السلام في بوروندي (PBC/1/BDI/4، المرفق). وعقب مشاورات بين أعضاء اللجنة والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الميدان، أيدت اللجنة الإطار الاستراتيجي في ٢٠ حزيران/يونيه، بوصفه خطوة هامة نحو وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام

في بوروندي. ويتوقع أن يقوم الإطار الذي يحدد ثماني أولويات لبناء السلام بتوجيه المشاركة والحوار بين الحكومة واللجنة وغيرهما من أصحاب المصلحة.

٣٤ - ويجري وضع آلية لرصد ومتابعة الإطار الاستراتيجي بدعم من المكتب المتكامل. وستتيح الآلية لبوروندي وللجنة بناء السلام وغيرهما من أصحاب المصلحة استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف بناء السلام وتقييم مساهماتهم في تلك الأهداف. وستكون هذه الآلية جزء من فريق التنسيق بين الشركاء المشار إليه في الفقرة ٧١ أدناه. وتجري اجتماعات غير رسمية للجنة في بوجومبورا لوضع الصيغة النهائية لهذه الآلية التي يتوقع أن تعتمدها اللجنة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٥ - وبالنظر إلى التدهور العام للحالة، قام رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، السفير يوهان ل. لوفالد، ببعثة لتقصي الحقائق في بوروندي في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر. ولاحظ رئيس التشكيلة بقلق، خلال زيارته أن هناك، إحساسا عاما بانعدام اليقين، بالنظر إلى التطورات التي عرفتها عملية السلام، لكنه رحب بمبادرات الرئيس بإجراء حوار سياسي وأعرب عن دعمه الكامل لجهود المبادرة الإقليمية للسلام وعملية التيسير التي تضطلع بها جنوب أفريقيا من أجل تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار.

٣٦ - وعند عودة رئيس التشكيلة إلى نيويورك، اعتمدت لجنة بناء السلام الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة (PBC/2/BDI/2، المرفق) التي أهابت فيها بأصحاب المصلحة الأساسيين أن يحلوا على وجه السرعة المسائل المتصلة بالحالة الهشة للميزانية والأزمة البرلمانية وانسحاب قوات التحرير الوطنية من الآلية المشتركة للتحقق والرصد.

٣٧ - وحتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت لجنة التوجيه المشتركة لبناء السلام، المكونة من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والمكتب المتكامل والشركاء الوطنيين والدوليين، ١٢ مشروعا بمبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٨٣ ٢٨ دولار، من أصل ٣٥ مليون دولار منحها صندوق بناء السلام لبوروندي. وتهم المشاريع أربعة مجالات من خطة أولويات بناء السلام التي أقرتها لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وهي متوافقة مع ولاية المكتب المتكامل. وتشمل هذه المشاريع أربعة مشاريع للحكم الرشيد، وأربعة مشاريع لإصلاح قطاع الأمن، وثلاثة مشاريع لحقوق الإنسان والعدالة ومشروعا واحدا لدعم الحل السلمي للنزاعات على ملكية الأراضي. وثمة عدة مشاريع من هذه المشاريع في المراحل الأولى للتنفيذ. وترد تفاصيل عن أهداف هذه المشاريع في الجزأين الرابع والخامس من هذا التقرير.

رابعا – تكامل الأمم المتحدة

٣٨ – كما أشرت في تقريري السابق، وضع المكتب المتكامل ثلاثة برامج مواضيعية مشتركة ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم توطيد السلام في مجالات السلام والحكم؛ وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة؛ وحقوق الإنسان والعدالة، بما في ذلك العدالة الانتقالية. وترمي هذه البرامج إلى دعم الوصول إلى النقاط المرجعية المبينة في الإضافة لتقرير الأمين العام (S/2006/429/Add.1).

٣٩ – ولتعزيز أثر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم توطيد السلام، تقوم منظومة الأمم المتحدة في بوروندي باتخاذ مزيد من الخطوات من أجل التكامل على الصعد الاستراتيجية والبرنامجية والتنفيذية. وإضافة إلى ثلاثة برامج مواضيعية مشتركة في مجالات الصحة والتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تقوم الأمم المتحدة بوضع برنامج مشترك آخر يقدم استجابة متكاملة لاحتياجات العائدين وغيرهم من الفئات المستضعفة. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة والطفل وخلق حوافز اجتماعية اقتصادية للسلام على الصعيد المحلي، على النحو المبين في الفقرة ٦٩ أدناه.

٤٠ – وطبقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و١٧١٩ (٢٠٠٦)، واصل المكتب المتكامل دمج المنظور الجنساني في عمليتي التخطيط وتنفيذ الولايات. وقد أصبح الفريق المعني بالشؤون الجنسانية الذي يرأسه ممثلي التنفيذي والمكون من منسقين تابعين لمنظومة الأمم المتحدة عاملا بشكل كامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واعترافا بالحاجات الخاصة للمرأة ومساهمتها في استدامة السلام، أدمج الفريق في جميع برامجه المشتركة والمشاريع الممولة من صندوق بناء السلام بعدا جنسانيا ومؤشرات تراعي المنظور الجنساني. وإضافة إلى ذلك، قام الفريق بحملات دعوة للدفاع عن حقوق المرأة ولشجب العنف القائم على نوع الجنس.

خامسا – تحديات توطيد السلام

الحكم الديمقراطي

٤١ – بالنظر إلى الحالة السياسية المحفوفة بالخطر، وانتشار الفساد على نطاق واسع، والحاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية، وضع المكتب المتكامل مع الحكومة مشروعا يموله صندوق بناء السلام يرمي إلى تحقيق الإدماج التدريجي لثقافة ديمقراطية في المؤسسات الوطنية. ويرمي إلى القيام بذلك من خلال إنشاء أطر وطنية تدعم نفسها بنفسها للحوار فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم المسؤولون

الوطنيون والمحليون المنتخبون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والروابط النسائية والقطاع الخاص والجماعات الدينية والنقابات ووسائط الإعلام.

٤٢ - وقد تم الانتهاء من الأنشطة التحضيرية لهذا المشروع، بما في ذلك تحديد المشاركين المحتملين والتوعية. وقد شرعت لجنة تقنية مشتركة مكونة من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والمكتب المتكامل في العمل في آب/أغسطس، حيث تعرفت على ٢٤ حزبا سياسيا وحوالي ٣٠٠ ٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل على نطاق الوطن وعلى صعيد المحافظات والصعيد المحلي. ومن المقرر إطلاق هذا المشروع رسميا قبل نهاية هذه السنة.

٤٣ - ويدعم المكتب المتكامل أيضا الحكومة في معركتها ضد الفساد من خلال مشروع ممول من صندوق بناء السلام. وسيدعم المشروع آليات مكافحة الفساد التي أنشئت سنة ٢٠٠٦. في هذا الصدد، تتلقى محكمة مكافحة الفساد و''فرقة مكافحة الفساد''، وتسعة فروع إقليمية الدعم من المكتب المتكامل، وهو ما يتيح لها أن تصبح عاملة بشكل كامل على نطاق البلد. وسيعمل المكتب المتكامل بشكل وثيق أيضا مع البنك الدولي الذي أطلق في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر دراسة استقصائية وطنية بشأن الفساد في بوروندي. وتشمل أنشطة الحكم الأخرى الأعمال التحضيرية لتعداد عام للسكان من المقرر إجراؤه سنة ٢٠٠٨ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إصلاح قطاع الأمن

٤٤ - إن دعم وضع خطة عامة لإصلاح قطاع الأمن مهمة معهود بها إلى المكتب المتكامل، وهي إحدى النقاط المرجعية المبينة في تقرير الأمين العام (S/2006/429/add.1). بيد أن الحكومة أبلغت المكتب المتكامل أنها لا تود المشاركة في وضع مثل هذه الخطة. وبدلا من ذلك، تسعى الحكومة إلى إصلاحات متوازية في كل ركن من أركان قطاع الأمن.

٤٥ - وقد تم الانتهاء من وضع خطط قطاعية فرعية لكل من قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية. وفي حزيران/يونيه، قدمت وزارة الدفاع الوطني وشؤون المحاربين القدماء خطة خماسية تتعلق بقوات الدفاع الوطني إلى المجتمع الدولي. تركز الخطة على ضرورة تعزيز الحياد السياسي لقوات الدفاع الوطني وتشجيع ظهور قوة محترفة. يشمل هذا توضيح دور قوات الدفاع البوروندية فيما يتصل بالشرطة الوطنية البوروندية؛ وتعديل قوامها وفقا لمهامها والموارد المالية المتوفرة؛ ورفع قدرات إدارة الأفراد والمالية والعمليات؛ وتوفير التدريب الملائم.

٤٦ - ووضعت الشرطة الوطنية البوروندية، بدعم من المكتب المتكامل والشركاء الثنائيين، خطة تطوير استراتيجية مدتها عشر سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٧)، ويتوقع أن تعتمدها الحكومة قبل نهاية السنة. وتبين هذه الخطة الاستراتيجية الحكومية العامة لتفعيل الشرطة الوطنية البوروندية. وتشمل الخطة إنشاء آليات تنسيق إقليمية؛ والتدريب على جميع جوانب أعمال الشرطة؛ وتعزيز القدرة التنفيذية، بما في ذلك المعدات والهياكل الأساسية.

٤٧ - كما باشرت الحكومة تعدادا لقوات الدفاع الوطني وتقوم بالتحضير لعملية مماثلة لأفراد الشرطة الوطنية البوروندية بدعم من شركاء دوليين. وفي غضون ذلك، تواصل تقليص حجم قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية عن طريق مشروع لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الشرطة الوطنية ممول من البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. وجرى حتى تاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر تسريح ٧٧٩ ٣ فردا من أفراد قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية، وبذلك يبلغ مجموع عدد المقاتلين السابقين ١٠٥ ٢٤ مقاتلين، من بينهم ٥٠٦ نساء و ٠٤١ ٩ قاصرا. ولا يزال قوام قوات الدفاع الوطني ٠٠٠ ٢٧. ومن ثم ليس من المتوقع أن تفي الحكومة بالتزامها بتقليص قوامها إلى ٠٠٠ ٢٥ بحول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفقا لرسالتها المتعلقة بسياسة التسريح المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ووافقت الحكومة، في مناقشاتها مع المؤسسات المالية الدولية، على مجموعة من التدابير التصحيحية التي تعالج هذه القضية.

٤٨ - وصاغ المكتب المتكامل والحكومة أربعة مشاريع للتمويل في إطار صندوق بناء السلام لدعم إصلاح قطاع الأمن. ويتوقع أن يحد المشروع من الاحتكاك من خلال إخراج قوات الدفاع الوطني من المراكز السكانية، عن طريق إعادة تأهيل ١٤ ثكنة. ويتوقع البدء في تنفيذ هذا المشروع في ١٥ كانون الثاني/يناير والانتهاء منه بحلول نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. ويدعم المشروع الثاني التأهيل المهني لأفراد قوات الدفاع الوطني عن طريق توفير التدريب في مجالي الانضباط والقيادة. ويدعم المشروع الثالث القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية البوروندية عن طريق توفير معدات لمعالجة البيانات ومرافق النقل. ووُضع المشروع الأخير لدعم إصلاح دوائر الاستخبارات، بما في ذلك بتوضيح ولايتها على الصعيد الوطني، وتعزيز هيئات الإشراف عليها، وتقوية قدراتها المهنية والتقنية. ويتوقع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة أيضا في بداية سنة ٢٠٠٨.

الأسلحة الصغيرة

٤٩ - يعود عدم إحراز تقدم نحو الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في جزء منه إلى الحالة السياسية والأمنية المحفوفة بالخطر.

كما كانت القدرة المحدودة جدا للجنة التقنية الوطنية لنزع سلاح المدنيين أيضا عاملا من عوامل التأخير. وفي هذا الصدد، يعد تنفيذ برنامج فعال وشامل لنزع سلاح المدنيين واعتماد إطار قانوني وطني ينظم ملكية المدنيين للأسلحة من المهام الأساسية لتوطيد السلام التي لا زال ينبغي تنفيذها.

٥٠ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد المكتب المتكامل حلقة عمل لأعضاء اللجنة لبناء قدراتهم التقنية في هذا المجال. وثمة مشروع ممول في إطار صندوق بناء السلام صاغه المكتب المتكامل والحكومة دعما للجنة في المراحل الأولى من تنفيذه. يشمل المشروع حملة توعية وأنشطة تجريبية في مجال نزع السلاح. وفي غضون ذلك، تم إنشاء شبكات المجتمع المدني ووسائط الإعلام وتوعيتها بالقضية. ويتوقع أن تساهم هذه الشبكات في جهود التوعية التي تضطلع بها اللجنة في بداية عام ٢٠٠٨. ويتوقع بدء البرنامج التجريبي الأول لنزع السلاح بحلول منتصف عام ٢٠٠٨.

حقوق الإنسان

٥١ - شهدت حالة حقوق الإنسان في البلد المزيد من التدهور بشكل عام، ولا سيما نتيجة للانتهاكات ذات الدوافع السياسية. ومنذ نهاية شهر أيلول/سبتمبر، انخفضت هذه الانتهاكات بشكل ملحوظ، بما في ذلك المضايقات التي يتعرض لها مؤيدو الرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية-قوات الدفاع عن الديمقراطية. وبينما حدث انخفاض في الانتهاكات التي ترتكبها عناصر قوة الدفاع الوطني، ظل مستوى الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة الوطنية البوروندية مرتفعا للغاية. كما سُجلت حالات اعتقال واحتجاز تعسفية على نطاق واسع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفضلا عن ذلك، لم يتحول بعد التزام الحكومة السياسي باجتثاث الإفلات من العقاب إلى إجراءات ملموسة. وفي هذا الخصوص، لم تكتمل التحقيقات في مذبحتي غاتومبا وموبينغا اللتين وقعتا عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على التوالي، ولم يمثل أي من الجناة أمام العدالة.

٥٢ - ولا يزال العنف الجنسي ضد المرأة والطفل مسألة تثير القلق بشكل خاص. ومن بين حالات الاغتصاب البالغ عددها عدة مئات، والتي أُبلغ بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُبلغ السلطات الوطنية إلا بعدد قليل منها وفضلا عن ذلك، لم تصدر أحكام إلا بحق نسبة ضئيلة من الجناة الملاحقين قضائيا.

٥٣ - ومن أجل المساعدة على التصدي لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، واصل المكتب المتكامل العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية، بطرق من بينها عقد اجتماعات أسبوعية مع قيادات دوائر الأمن الوطني من أجل متابعة الانتهاكات التي ترتكبها عناصر تلك الدوائر.

كما أجرى المكتب المتكامل العديد من أنشطة التوعية وبناء القدرات الموجهة لممثلي الحكومة، ووسائط الإعلام، ونقابات العمال، والمجتمع المدني، وعموم السكان. إضافة إلى ذلك، وضع المكتب المتكامل إطارا استراتيجيا إقليميا من أجل وضع حد للعنف الجنسي، وعمل على كفالة إدراج حماية حقوق المرأة في برامج التدريب الوطنية لقوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية.

٥٤ - ووفر المكتب المتكامل المساعدة التقنية تمهيدا لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي. واكتملت حلقات عمل للتوعية والإعلام على نطاق البلد، فضلا عن جلسة للتحقق. كما تجري حاليا صياغة إطار قانوني للجنة. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، بالتعاون مع المكتب المتكامل، حلقة عمل للتحقق بشأن مشروع القانون المعني باللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وفي حلقة العمل، كررت وزيرة التضامن الوطني التزامها بالتعجيل بإنشاء اللجنة. ومن المتوقع أن يُسَلَّم مشروع القانون المنقح إلى الحكومة قريبا لاستعراضه مجددا قبل أن يعتمده البرلمان. ويشكل تفعيل لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، تزَوَّد بالموارد الكافية وتتسم بالاستقلالية، إنجازا لأحد النقاط المرجعية الهامة المبينة في إضافة لتقرير الأمين العام (S/2006/429/Add.1).

إصلاح قطاع العدالة

٥٥ - لم يُحرز سوى تقدم محدود في سبيل وضع استراتيجية شاملة للإصلاح القانوني والقضائي، تكفل استقلال النظام القضائي وفعاليته. ورغم أن وزارة العدل اعتمدت خطة إصلاح قطاعية، فإن تنفيذها لا يزال بطيئا. إضافة إلى ذلك، لا يزال نقص الأفراد المدربين جيدا يعوق سير عمل النظام القضائي.

٥٦ - ولا يزال عدد الأفراد الموجودين رهن الحبس الاحتياطي مرتفعا، بينما لم يُعتمد مشروع القانون الجنائي بسبب حالة الشلل التي أصابت البرلمان. وفي أيلول/سبتمبر، وبالتعاون مع الخبراء الوطنيين، اقترح المكتب المتكامل إدخال تعديلات على مشروع القانون الخاص بإصلاح قانون الإجراءات الجنائية. وتتضمن التغييرات الرئيسية المقترحة إدخال تحسينات على القانون المتعلق بالأحداث.

٥٧ - ودعما للإصلاح القضائي، أعد المكتب المتكامل والحكومة مشروعين ممولين في إطار صندوق بناء السلام، بدأ العمل فيهما بشكل رسمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. يتضمن المشروع الأول تجديد وبناء ١٧ محكمة جزئية، من المقرر إكمالها بحلول منتصف عام ٢٠٠٨. ويشمل المشروع الثاني تدريب القضاة الجزئيين في مجال تنفيذ الأحكام. ودُرِّب حتى

الآن ١٧٦ من القضاة الجزئيين و٧٠ من الكتبة والمُحَّاب من ٨ مقاطعات في إطار هذا المشروع الذي يُتوقع اكتماله بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٨ - وتُتخذ كذلك مبادرات إضافية تتعلق بقضاء الأحداث واكتظاظ السجون واحتياجات المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي. وشكل المكتب المتكامل والمديرية العامة لشؤون السجون وأصحاب مصلحة آخرون فريقا عاملا في أيلول/سبتمبر من أجل رصد اكتظاظ السجون والبحث عن حلول دائمة لهذه المشكلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق في نغوزي مشروع تجريبي بشأن قضاء الأحداث من أجل تدريب ممثلي الحكومة والمجتمع المدني في مجال المعايير الدولية لقضاء الأحداث، وصياغة خطة عمل شاملة لعام ٢٠٠٨.

العدالة الانتقالية

٥٩ - تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم ملحوظ نحو إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع النائب الأول للرئيس وممثلي التنفيذي اتفاقا إطاريا بشأن تشكيل لجنة توجيهية ثلاثية للمشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية في بوروندي. وتتألف اللجنة من ممثلَين اثنين من كل من الحكومة والمجتمع المدني والمكتب المتكامل. وفي حفل التوقيع، تعهد الرئيس نكورونزيزا بأن يضمن شخصيا حرية السكان في التعبير عن آرائهم بشأن هذه المسألة. وستعمل اللجنة التوجيهية الثلاثية على الاستراتيجية والتدابير التنفيذية المتعلقة بالمشاورات الوطنية التي ستُشرف عليها قبل صياغة تقريرها النهائي. ومن المتوقع أن تكتمل عملية التشاور في غضون عام واحد.

٦٠ - كما نظم المكتب المتكامل أنشطة للتوعية والإعلام بشأن العدالة الانتقالية، وتعاون مع المجتمع المدني في وضع منهجيات لتمكينه من المشاركة في أعمال اللجنة التوجيهية الثلاثية. ويُعد الاختتام الناجح للعملية التشاورية الوطنية بشأن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة نقطة مرجعية هامة، وسيمكن بوروندي من إحراز تقدم في هذه المهمة الرئيسية لتوطيد السلام. ولا يزال من الضروري إجراء المزيد من المناقشات بين الحكومة والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى فهم مشترك بشأن العلاقة بين اللجنة المقترحة لتقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة.

الحالة الإنسانية

٦١ - على الرغم من تفشي الفقر المدقع، فإن الحالة الإنسانية تحسنت بشكل عام في بعض مناطق البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالاقتران مع زيادة محصول الموسم الزراعي الثاني لعام ٢٠٠٧ بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦. إلا أن محصول البن كان ضعيفا جدا

خلال هذا الموسم، مما أسفر عن انخفاض الإيرادات. واستمر النقص الغذائي طوال عام ٢٠٠٧، وهو يؤثر على عدد كبير من الناس، ولا سيما الأسر المعيشية القائمة على أحد الوالدين، أو الأسر المعيشية التي يرعاها القُصَّر أو المعوقون أو المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والعائدون حديثا. ويُفاقم من هذا الوضع الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية والبذور.

٦٢ - واكتمل في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الإعداد للموسم الزراعي الأول لعام ٢٠٠٨. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مجموعات للمواد والأدوات الزراعية، من بينها بذور ومعدات لما يقدر عدده بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية ضعيفة. كما نظمت الفاو معارض للبذور بالتعاون مع شركاء آخرين، مما أتاح للمزارعين الحصول على سلالات التقاوي الأكثر إنتاجية. ومن أجل التخفيف من خطر استهلاك الأسر لهذه البذور، وزع برنامج الأغذية العالمي في نفس الوقت حصص إعاشة غذائية لما عدده ١٠٠ ٠٠٠ من الأسر الأكثر ضعفا. ويحتاج البرنامج إلى ١٠ ٠٠٠ طن متري من أجل إكمال أنشطته المقررة حتى آذار/مارس ٢٠٠٨. كما يدعم البرنامج ما يقدر بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ طفل من خلال أنشطة التغذية في المدارس الابتدائية.

٦٣ - وحيث أن الحكومة والأمم المتحدة قدرتا أن بوروندي لم تعد تواجه أزمة إنسانية حادة، فقد اتفقتا في أيلول/سبتمبر على عدم إطلاق عملية نداء موحد لبوروندي في عام ٢٠٠٨. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت وزارة الداخلية هيئة وطنية مسؤولة عن إدارة الكوارث. ومن المتوقع أن يُنهي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملياته في بوروندي بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي حال تمديد ولاية المكتب المتكامل، ستُنشأ فيه اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٨ وحدة صغيرة للإنعاش المبكر من أجل مساعدة ممثلي التنفيذي في مهامه كمنسق للشؤون الإنسانية ودعما لولاية المكتب المتكامل في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة.

اللاجئون العائدون وإنعاش المجتمع

٦٤ - عاد ما مجموعه ٣٣ ٠٣٦ لاجئا بوروندیا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر، معظمهم من جمهورية تترانيا المتحدة. ولوحظت تقلبات كبيرة في سرعة العودة، حيث عاد ١٠ ٥٨٨ إلى ديارهم طوعا في شهر آب/أغسطس وحده. ومنذ ١٠ تموز/يوليه، زادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مساعدتها المقدمة للعائدين من تترانيا، حيث توزع منحا نقدية تعادل قيمتها ٥٠ دولارا لكل شخص. وفي شهر آب/أغسطس، زاد برنامج الأغذية العالمي من مساعدته الغذائية لهؤلاء العائدين من ٤ إلى

٦ أشهر. وهذان التدبيران، إضافة إلى تحسن حالة الأمن الغذائي في بوروندي، ربما أسهم في زيادة أعداد العائدين.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كررت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة نداءها بإغلاق مخيمات اللاجئين البوروندیين في تترانيا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. إلا أنها كررت القول بأن عودة اللاجئين ستظل طوعية. وفي ٤ حزيران/يونيه، اتفقت اللجنة الثلاثية المعنية بالعودة الطوعية للاجئين البوروندیين المقيمين في جمهورية تترانيا المتحدة (والمُشَكَّلة من بوروندي وتترانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) على وضع استراتيجية شاملة فيما يخص اللاجئين البوروندیين المقيمين في تترانيا منذ عام ١٩٧٢ والذين يتجاوز عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ، ومعظمهم لم يعد بسبب الاحتمالات المحدودة لإعادة الإدماج.

٦٦ - وفي تموز/يوليه، شُكلت في بوروندي لجنة توجيهية متكاملة للعودة وإعادة إدماج العائدين. وتتألف اللجنة من ممثلين عن أربع وزارات، والجهات المانحة، والمكتب المتكامل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بشؤون أمانتها. وتوفر اللجنة استجابة متسقة ومتكاملة للاحتياجات الأساسية للعائدين والمشردين والمطرودين، فضلا عن احتياجات المجتمعات المضيفة، بما في ذلك تعزيز التضامن والمصالحة. كما تشرف هذه اللجنة على إعداد البرنامج المشترك الجديد ذي الصلة، المذكور في الفقرة ٣٧ أعلاه.

٦٧ - وفي الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو، قامت بعثة تقييم مشتركة بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بدراسة الأوضاع في أربع مقاطعات ترتفع فيها معدلات العائدين. ورغم التحديات الاقتصادية التي تواجه العائدين، خلصت البعثة إلى عدم وجود تمييز ضدهم، على الرغم من وجود حالات معزولة. ولكن استُنتِج أن هذه المقاطعات واجهت تحديات هائلة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ولم تحظ سوى بفرص محدودة لإدرار الدخل وإمكانية الحصول على الخدمات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد البناء لما عدده ٧٥٠ ٦ أسرة. ومن المتوقع تمديد برنامج الإيواء هذا في عام ٢٠٠٨.

٦٨ - وحتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد البوروندیين المطرودين من جمهورية تترانيا المتحدة ٩٠٢ ٨ في عام ٢٠٠٧. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والصليب الأحمر البوروندي ومشروع الحكومة لإعادة إدماج المتضررين من الحرب، توفير المساعدة بدعم من الاتحاد الأوروبي والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية. وفي غضون ذلك، أدى طلب

اللاجئين الكونغوليين في بوروندي نقلهم من المراكز الحضرية إلى مخيمات اللاجئين إلى اكتظاظ المخيمات المتاحة إلى درجة الإشباع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حزيران/يونيه، أعادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فتح مركز عبور في نغوزي، حيث سُجل ما يقرب من ٨٠٩ ٤ من اللاجئين الكونغوليين. كما يواصل برنامج الأغذية العالمي مساعدة اللاجئين الكونغوليين في المخيمات التي تديرها المفوضية.

٦٩ - وكجزء من البرنامج الذي بدأ عام ٢٠٠٥، ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل الأمم المتحدة في بوروندي دعم إنعاش المجتمع من خلال مشاريع لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية وكذلك من خلال تعزيز الأمن الغذائي والأنشطة المدرة للدخل في خمس مقاطعات. وامتدت هذه الأنشطة إلى ثلاث مقاطعات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تشييد المنازل، والفصول الدراسية، ومراكز التدريب المهني، والأسواق المفتوحة، ومرافق الدعم الزراعي. ويشمل المنتفعون المباشرون العائدين والمشردين والمقاتلين المسرحين وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويساعد مشروعان ممولان في إطار صندوق بناء السلام، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على تمكين المرأة والشباب من المشاركة في بناء السلام وإنعاش المجتمع.

الحالة الاقتصادية

٧٠ - اتسمت الحالة الاجتماعية-الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بوجود قيود شديدة على الميزانية وزيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما المواد الغذائية والنفط. ورافق ذلك إخفاق الحكومة بتنفيذ تعهدها بزيادة رواتب الموظفين المدنيين بنسبة ٣٤ في المائة، مما أسفر عن تفشي حالة من الاستياء والتوترات الاجتماعية. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، أعربت نقابات العمال عن عزمها الإضراب عن العمل، منضمة بذلك إلى الإضرابات التي كان قد بدأها مدرسو المدارس الإعدادية والممرضات وموظفو وزارة العدل من غير القضاة.

٧١ - وأعدت حكومة بوروندي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، خطة عمل الأولويات من أجل وضع ورقة إستراتيجية بوروندي للحد من الفقر موضع التنفيذ. وقُدّمت خطة عمل الأولويات أثناء مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين في بوجومبورا في شهر أيار/مايو. وعلى الرغم من أن التعهدات التي بلغت ٦٨١,٢٤ مليون دولار قد تجاوزت المبلغ الذي طلبته بوروندي وهو ٦٤٠,٩ مليون دولار، فقد تأخر الإفراج عن الأموال بسبب عدد من العوامل منها تأجيل اختتام الاستعراض السادس لصندوق النقد الدولي لمرفق الحد من الفقر والتنمية؛ وسوء إدارة الأموال العامة؛

وضعف القدرات المؤسسية؛ وغياب إطار موثوق لرصد وتقييم تنسيق المعونات. ويجري في هذا الصدد إنشاء آلية مشتركة لضمان التنسيق والربط بين جهود التنمية وأولويات توطيد السلام. وسيطلق على هذه الآلية اسم ''فريق التنسيق بين الشركاء''، وستجمع بين الوزارات المعنية والشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين.

٧٢ - وأدى ما تردد عن سداد الحكومة فواتير مرتين، تقدر قيمتها بعدة ملايين من الدولارات، لصالح شركة تستورد النفط إلى بوروندي إلى زيادة إضعاف موقف الحكومة أمام المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة. وقد أدت مزاعم الفساد تلك على أعلى المستويات إلى استقالة وزيرة المالية دنيس سينانكوا. وصدرت مذكرة توقيف دولية بحقها وتم توقيف الحاكم السابق للمصرف المركزي، بينما تخضع للتحقيق شخصيات سياسية بارزة أخرى يشتبه بتورطها.

٧٣ - ولكسب الوقت لمعالجة العجز المالي وللتعامل مع المسائل الإدارية ذات الصلة، طلبت الحكومة تمديد المفاوضات لإنجاز الاستعراض السادس لصندوق النقد الدولي. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت بعثة صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها أن الحكومة قد اتخذت الإجراءات المناسبة لمعالجة قضية الفساد المشار إليها في الفقرة ٧٢ أعلاه. واتضح للبعثة أيضاً أن حالة الاقتصاد الكلي لبوروندي باتت مرضية وأعلنت استعدادها لتقديم رسائل تقييم إلى الجهات المانحة لتتيح الإفراج عن المبالغ المتعهد بها لدعم الميزانية.

٧٤ - وقد عدّل صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي في بوروندي لعام ٢٠٠٧ من ٥ إلى ٣,٥ في المائة، ويعزى ذلك بصورة رئيسية لضعف أداء قطاع البن، وهو السلعة الرئيسية التي تصدرها بوروندي. بيد أن صندوق النقد الدولي أثنى على بوروندي لأن معدل التضخم بلغ فيها ٧ في المائة، وسلط الأضواء على الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد. ويتوقع الصندوق أن يبلغ معدلا النمو الاقتصادي والتضخم ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع اختتام الاستعراض السنوي السادس في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

سادسا - الجوانب المالية

٧٥ - خصصت الجمعية العامة في قرارها 61/258 مبلغاً قدره ٤٠٠ ٠٨٠ ٣٣ دولار لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ورهنا بتمديد ولاية المكتب المتكامل إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فقد أدرجت تكاليف تغطية نفقات المكتب المتكامل لعام ٢٠٠٨ ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يخص البعثات السياسية الخاصة

ومبادرات المساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن.

سابعا – ملاحظات

٧٦ – مرت عملية توطيد السلام في بوروندي بفترة صعبة خلال الأشهر الستة الماضية. وقد أظهرت الأزمات السياسية والشلل المؤسسي، بالإضافة إلى تعطل العملية السلمية هشاشة الموقف والحاجة المستمرة لليقظة. ويبعث تردي الأوضاع الأمنية عموماً والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على قلق بالغ.

٧٧ – وقد جاء تعيين حكومة شاملة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر كتطور مشجع في عملية توطيد السلام، حيث أن تشكيلة الحكومة الجديدة تتوافق تماماً مع الدستور روحا ونصاً. وعلى الرغم من العقبات العديدة، فإن إصرار الرئيس نكورونزيزا على الحوار مع الاتحاد من أجل التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية أسفر عن تلك النتيجة الإيجابية. وينبغي الثناء عليه وعلى قادة هذين الحزبين لما أظهروه من قيادة ومرونة في إنهاء الأزمة السياسية التي زادت من حدة التوتر وأخرت تنفيذ المهام الرئيسية لتوطيد السلام.

٧٨ – إن التوقعات الوطنية والدولية كبيرة، ولهذا يتعين على الأحزاب السياسية اليوم، إضافة لالتزامها بالمبادئ الديمقراطية، أن تعمل بحسن نية من أجل تلافي النقص الحاصل في التشريعات البرلمانية في عام ٢٠٠٧، وتسريع اعتماد على القوانين الضرورية للغاية. ويتعين على الحكومة أيضاً تركيز جهودها على المعالجة الجدية للتحديات المتبقية العديدة التي تواجه عملية توطيد السلام والتعمير التي توقفت أثناء حدوث الأزمات السياسية خلال الأشهر الماضية.

٧٩ – ويجب أن تضع الحكومة على قائمة أولوياتها إنجاز المرحلة الأخيرة من عملية السلام بنجاح. وهناك حاجة ماسة لاستئناف الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار وتنفيذه في وقت مبكر في إطار سياسي شامل يراعي شواغل الحكومة وقوات التحرير الوطنية. وفي الوقت الذي أثني فيه على الحكومة لممارستها ضبط النفس حتى اليوم، فإنني أشعر بقلق بالغ من النتائج الإنسانية والأمنية إذا طال أمد الأزمة. وإني أدعو الحكومة الجديدة وقوات التحرير الوطنية إلى أن تلبي تطلعات جميع أفراد الشعب البوروندي وأن تغتنم الفرصة السانحة للتفاوض بحسن نية حول المسائل التي أعاقت التقدم حتى الآن. وفي غضون ذلك، يجب على قوات التحرير الوطنية استئناف مشاركتها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد بصورة فورية ودون شروط مسبقة.

٨٠ - وأود أن أعرب عن امتناني للجهود المتواصلة التي تبذلها مبادرة السلام الإقليمية وعملية التيسير الرامية إلى إعادة تنشيط عملية السلام. كما أنني أود أن أؤكد من جديد على ثقة الأمم المتحدة الكاملة بالميسر السيد تشارلز نكاكوا، وزير السلامة والأمن الجنوب أفريقي. وسيكون للدعم المتواصل والمشاركة القوية للشركاء الإقليميين والدوليين أهمية بالغة في نجاح العملية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر وفق شروط الاتحاد الأفريقي. ويجب في هذا الصدد تشجيع الأطراف بقوة على الاتفاق على خريطة طريق مؤلفة من خطوات متعاقبة وأطر زمنية واضحة للتنفيذ الناجح للاتفاق. وأشجع أيضاً مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي على استكشاف سبل إضافية لدعم العملية .

٨١ - ولتبديد مشاعر القلق الوطنية والدولية بشأن المساءلة والإدارة الشفافة، يجب على الحكومة الجديدة أن تولي أيضاً مسألة تنفيذ الإصلاحات الإدارية الضرورية للغاية ومكافحة الفساد أهمية كبيرة ضمن جدول أعمالها. وإن الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفساد جديرة بالثناء وإني أرحب بالحوار البناء القائم بين الحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مدى الأشهر الماضية. ونرجو أن يمكن اختتام الاستعراض السادس لصندوق النقد الدولي الجهات المانحة من صرف المبالغ وتقديم غير ذلك من الدعم الذي هناك حاجة ماسة إليه والتي جرى التعهد بها أثناء انعقاد المائدة المستديرة في أيار/مايو. وهذا الدعم مهم للغاية للوفاء بالمتطلبات الملحة من الخدمات الأساسية ولخلق حوافز اجتماعية واقتصادية من أجل السلام.

٨٢ - ويتوجب على الحكومة أيضاً اتخاذ خطوات ملموسة نحو التصدي للإفلات من العقاب والحد إلى درجة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي الآن بذل جهود قوية من أجل تنفيذ إصلاحات عملية وملموسة في قطاعي العدل والأمن بدعم من الشركاء الدوليين.

٨٣ - ونظراً للفقر المدقع وركود مؤشرات التنمية، فإن الحاجة للإنعاش على مستوى المجتمعات المحلية أصبحت ملحة. وهناك حاجة ماسة إلى خلق بيئة مؤاتية لعودة اللاجئين، ويجب إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات التي تستقبل مقاتلين سابقين وعائدين والأشخاص الذين تشردوا بسبب الصراع. وأرحب بالتزام جمهورية تترانيا المتحدة بالعودة الطوعية للاجئين البوروندين في جمهورية تترانيا المتحدة.

٨٤ - وإني لأجد بوادر مشجعة من تركيز لجنة بناء السلام تركيزاً كبيراً على بوروندي. إن الإطار الإستراتيجي لبناء السلام وثيقة مهمة تحدد أولويات والتزامات جميع أصحاب المصلحة. ومن المأمول أن يقوي إنشاء آلية الرصد والتتبع الخاصة بالإطار العلاقة بين اللجنة

وبوروندي. وأنا أحث اللجنة، فور الانتهاء من وضع تلك الآليات، على زيادة تركيزها على استمرار الاهتمام الدولي ببوروندي وتيسير تعبئة الموارد لدعم جهود بناء السلام والتعمير في البلد.

٨٥ - ويمثل إنشاء اللجنة التوجيهية الثلاثية للمشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية خطوة إيجابية مهمة نحو تحقيق المصالحة الوطنية التي تمثل مهمة رئيسية لتوطيد السلام. وإشراك المجتمع المدني في هذه العملية أمر مرحب به بصورة خاصة. وإني أحث الحكومة على تسريع عملية التشاور والعمل مع الأمم المتحدة للتوصل إلى تفاهم مشترك حول ما تبقى من قضايا عالقة بشأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة.

٨٦ - وبالنظر إلى استمرار وجود تحديات أمام توطيد السلام، أعتقد أن دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لا يزال دورا بالغ الأهمية في دعم جهود البوروندیين لمد السلام بأسباب البقاء وتعزيز المصالحة الوطنية. لذا فإني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لفترة ١٢ شهراً إضافية عند انتهاء ولايته الحالية في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

٨٧ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كرس المكتب معظم جهوده وموارده لإدماج أنشطة الأمم المتحدة على المستويات الإستراتيجية والبرنامجية والتشغيلية، ولإنشاء آليات التنسيق اللازمة بالتعاون مع الحكومة ولجنة بناء السلام والشركاء الآخرين. وقد كرس المكتب أيضاً موارد ضخمة لدعم الشركاء الوطنيين في سعيهم لتطوير مشاريع تموّلها لجنة بناء السلام والبدء في تنفيذها. وعندما ينتهي العمل من وضع تلك الإستراتيجيات والهياكل، وإذا مدد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، فسيركز هذا الأخير في المرحلة التالية على التنفيذ الكامل للأنشطة المقررة لدعم تحقيق المعايير التي حددها الأمين العام في الإضافة لتقريره (S/2007/429/Add.1)، مع التركيز بصورة خاصة على التحديات السياسية والأمنية الأكثر خطورة.

٨٨ - وإني أشعر، في هذا الصدد، أنه يتعين على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أن يضطلع بدور أقوى في دعم عملية السلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية، بالتنسيق التام مع الشركاء الإقليميين والدوليين وبما يتماشى مع ولاية المكتب. ويجب على المكتب أن يواصل تقديم الدعم السياسي والتقني لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية على معالجة جذور الصراع والحيلولة دون السقوط في براثن الصراع من جديد وخلق بيئة مؤاتية للانتعاش والتنمية.

٨٩ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري، ليوسف محمود، ممثلي التنفيذي في بوروندي، ولكافة موظفي المكتب الأمم المتحدة المتكامل للعمل الذي قاموا به دعماً لعملية توطيد السلام في بوروندي. كما أود أن أعرب عن تقديري لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لمساهماتها الكريمة وللدعم المتواصل الذي قدمته لقضية السلام في ذلك البلد.